إدماج العقوبات

كأثر لتعدد الجرائم

دراسة نظرية وعملية في ضوء التشريع والعمل القضائي بالمغرب

DAR AL AFAK
COPY

الدكتور عبد الكافي ورياشي
المحامي العام لدى محكمة النقض

الدكتور زكرياء لعروسي
نائب الوكيل العام للملك
لدى محكمة الاستئناف بالرباط
رئيس وحدة تتبع وتنفيذ المقررات القضائية
برئاسة النيابة العامة

الطبعة الأولى
2026

فهرس المحتويات

مقدمة 5

الفصل الأول

النظرية العامة لتعدد الجرائم

المبحث الأول: ماهية تعدد الجرائم 10

المطلب الأول: التعريف بتعدد الجرائم 11

الفقرة الأولى: مفهوم تعدد الجرائم في بعض التشريعات الجنائية 11

البند الأول: تعدد الجرائم في التشريع الجنائي الفرنسي 11

البند الثاني: تعدد الجرائم في التشريع الجنائي المصري 14

البند الثالث: تعدد الجرائم في التشريع الجنائي اللبناني 15

البند الرابع: تعدد الجرائم في التشريع الجنائي القطري 16

البند الخامس: تعدد الجرائم في التشريع الجنائي المغربي 17

الفقرة الثانية: مفهوم تعدد الجرائم في الفقه الجنائي 21

البند الأول: التعريف الذي يحصر تعدد الجرائم في صورته المادية 21

البند الثاني: التعريف الموسع لحالة تعدد الجرائم 23

البند الثالث: تعريفنا لحالة تعدد الجرائم 24

المطلب الثاني: تمييز تعدد الجرائم عن الحالات المشابهة 25

الفقرة الأولى: الحالات المشابهة لتعدد الجرائم التي لم يفصل بينها حكم بات 26

البند الأول: تعدد الجرائم والجريمة المركبة 26

البند الثاني: تعدد الجرائم والجريمة المستمرة 28

البند الثالث: تعدد الجرائم وجرائم الاعتياد 29

البند الرابع: تعدد الجرائم والجريمة المتتابعة الأفعال 31

DAR AL AFAK
COPY

البند الخامس: تعدد الجرائم والمساهمة الجنائية 32
الفقرة الثانية: الحالات المشابهة لتعدد الجرائم المفصول بينها بحكم بات 33
البند الأول: تعدد الجرائم وحالة العود 34
البند الثاني: تعدد الجرائم وتكرار الجرائم 39
المطلب الثالث: الآثار القانونية المترتبة عن تعدد الجرائم 41
الفقرة الأولى: الأنظمة العقابية المتبعة في حالة تعدد الجرائم 41
البند الأول: نظام تعدد العقوبات بتعدد الجرائم 42
البند الثاني: نظام عدم تعدد العقوبات بتعدد الجرائم 44
الفقرة الثانية: النظام العقابي المطبق على تعدد الجرائم
في التشريع الجنائي المغربي 45
البند الأول: حالة تعدد الجرائم في الجنايات أو الجنح 45
أولا: تعدد العقوبات الأصلية السالبة للحرية 45
أ – الجنايات أو الجنح المنظورة بناء على متابعة واحدة 45
ب – الجنايات أو الجنح المنظورة بناء على عدة متابعات 48
ثانيا: تعدد العقوبات المالية والإضافية والتدابير الوقائية 51
البند الثاني: حالة تعدد الجرائم في المخالفات 54
المبحث الثاني: أنواع تعدد الجرائم 56
المطلب الأول: التعدد المعنوي للجرائم 56
الفقرة الأولى: مفهوم التعدد المعنوي للجرائم 57
البند الأول: التعريف بصورة التعدد المعنوي للجرائم 57
البند الثاني: الطبيعة القانونية لحالة تعدد الجرائم 59
البند الثالث: تمييز التعدد المعنوي للجرائم عن تنازع النصوص 61
الفقرة الثانية: عناصر التعدد المعنوي للجرائم 64
البند الأول: وحدة الفعل الجرمي 64
البند الثاني: تعدد الأوصاف الجرمية 66
الفقرة الثالثة: الأثر المترتب عن التعدد المعنوي للجرائم 67

البند الأول: تطبيق الوصف الجرمي ذي العقوبة الأشد 67
البند الثاني: الأحكام المتعلقة بتطبيق العقوبة الأشد 69
المطلب الثاني: التعدد المادي للجرائم 71
الفقرة الأولى: مفهوم التعدد المادي للجرائم 72
البند الأول: التعاريف الفقهية لحالة التعدد المادي للجرائم 73
البند الثاني: حالات التعدد المادي للجرائم 75
أولا: حالة ارتكاب الشخص لعدة جرائم في وقت واحد 75
ثانيا: حالة ارتكاب الشخص لعدة جرائم في أوقات متوالية 76
الفقرة الثانية: شروط التعدد المادي للجرائم 78
البند الأول: ارتكاب شخص واحد لأكثر من جريمة واحدة 78
البند الثاني: عدم صدور حكم بات في الجريمة المرتكبة أولا 81

الفصل الثاني

النظرية العامة لإدماج العقوبات السالبة للحرية

المبحث الأول: ماهية قاعدة إدماج العقوبات السالبة للحرية 86
المطلب الأول: التنظيم القانوني لإدماج العقوبات السالبة للحرية 87
الفقرة الأولى: مفهوم إدماج العقوبات السالبة للحرية 89
الفقرة الثانية: شروط الادماج والجهة صاحبة الاختصاص في إقراره 93
البند الأول: الشروط القانونية لإدماج العقوبات السالبة للحرية 94
أولا: تعدد العقوبات السالبة للحرية الصادرة في حالة تعدد الجرائم 95
1 - صدور عدة عقوبات قضائية سالبة للحرية: 97
أ - العفو الملكي السامي لا يحول دون تطبيق قاعدة الإدماج 98
ب - عدم اشتراط صدور العقوبات السالبة للحرية عن محكمة واحدة 100
ج - تنفيذ إحدى العقوبات لا يحول دون الاستجابة لطلب الإدماج 101
د - تزامن تنفيذ العقوبة ليس مانعا من قبول طلب الإدماج 102
و - تطابق مدد العقوبات لا يمنع إدماجها 103

DAR AL AFAK
COPY

2 - صدور العقوبات المطلوب إدماجها في إطار حالة تعدد الجرائم 104
أ - الغاية من اشتراط عدم وجود حكم نهائي بات 106
ب - العبرة بالعقوبة الصادرة من أجل جناية أو جنحة 107
ج - العبرة بتاريخ حيازة الحكم لقوة الأمر المقضي 107
د - دور القضاء في تحري تواريخ ارتكاب الجرائم المتعددة: 109
ثانيا: أن تكون العقوبات المطلوب دمجها قد صدرت بشأنها أحكام حائزة
لقوة الأمر المقضي به 112
ثالثا: ألا تكون الأحكام المطلوب دمجها قد صدرت في جرائم أو عقوبات
مستثناة من تطبيق مسطرة الإدماج 116
1 - جريمة العصيان 117
2 - الهروب من المكان المخصص للاعتقال 119
3 - الاستثناء المتعلق بالعقوبة المقررة لاقتلاع الأشجار وتعييبها 123
رابعا: الاستثناء المتعلق بجرائم الجلسات بالمحكمة العسكرية 125
خامسا: الاستثناء المتعلق بإلغاء عقوبة وقف التنفيذ 127
سادسا: الاستثناء المتعلق بالعقوبة المقررة للإخلال المرتبط
بالمراقبة الالكترونية 128
البند الثاني: الجهة صاحبة الاختصاص في إقرار الإدماج 130
أولا: اختصاص النيابات العامة حصرا في نظر قضايا الإدماج 130
1 - المعايير المحددة للاختصاص المكاني للنيابات العامة في قضايا الإدماج 132
2 - وجوب تعليل قرار الإدماج 134
ثانيا: قابلية قرارات النيابة العامة الصادرة في قضايا الإدماج للمنازعة 135
المطلب الثاني: تمييز الإدماج عن مسطرة ضم العقوبات 139
الفقرة الأولى: ماهية الضم وأنواعه 140
البند الأول: مفهوم الضم 140
البند الثاني: أنواع الضم 143

DAR AL AFAK
COPY

أولا: الضم القانوني للعقوبات السالبة للحرية 143
1 – الضم المتعلق بالعقوبات المالية 144
2 – ضم العقوبات المالية الصادرة في المخالفات 146
3 – الضم المرتبط بالعقوبات الإضافية والتدابير الوقائية 147
ثانيا: الضم القضائي للعقوبات 149
1 – صدور العقوبات المطلوب ضمها في إطار حالة تعدد الجرائم 150
2 – اتحاد العقوبات المحكوم بها في النوع 150
3 – ألا يتم تجاوز الحد الأقصى المقرر للعقوبة الأشد 152
4 – تسبيب قرار الضم 153
الفقرة الثانية: مسطرة ضم العقوبات 154
البند الأول: ضم العقوبات في العمل القضائي لمحكمة النقض 155
البند الثاني: ضم العقوبات في الفقه الجنائي 158
المطلب الثالث: تطبيقات عملية لإدماج العقوبات السالبة للحرية 160
الفقرة الأولى: الحالة المتعلقة بصدور حكمين يقضيان بعقوبتين سالبتين للحرية 160
البند الأول: حالة صدور حكمان يقضيان بعقوبة سالبة للحرية من أجل قضايا جنحية أو جنائية 161
البند الثاني: حالة صدور حكمان يقضيان بعقوبتين سالبتين للحرية عن محكمتين مختلفتين إحداهما عسكرية والأخرى عادية 161
الفقرة الثانية: حالة صدور ثلاثة أحكام أو أكثر تقضي بعقوبة سالبة للحرية تكون واجبة النفاذ 163
البند الأول: حالة عملية لطلب يرمي إلى إدماج ثلاث عقوبات 163
البند الثاني: حالة عملية لطلب يرمي إلى إدماج أربع عقوبات 164
المبحث الثاني: دور محكمة النقض في تكريس بعض القواعد المرتبطة بمسطرة إدماج العقوبات 165
المطلب الأول: كرونولوجيا الاختصاص في قضايا الادماج بين التشريع وقضاء محكمة النقض 166

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الأولى: التطور التاريخي لاختصاص النظر في قضايا الإدماج 167
البند الأول: مرحلة اختصاص قضاء الموضوع في قضايا الإدماج 168
البند الثاني: مرحلة انعقاد الاختصاص للنيابات العامة 168
البند الثالث: مرحلة إسناد الاختصاص من جديد لقضاء الموضوع 169
الفقرة الثانية: اختصاص النظر في قضايا الإدماج من خلال عمل محكمة النقض 170
البند الأول: الحالات التي تختص فيها النيابات العامة بالبت في طلب الإدماج 170
البند الثاني: حالات اختصاص المحكمة للنظر في قضايا الإدماج 172
المطلب الثاني: إرساء الشروط الصحيحة للإدماج واستبعاد المبتدع منها 176
الفقرة الأولى: تكريس الشروط الصحيحة لإدماج العقوبات من خلال قضاء محكمة النقض 177
الفقرة الثانية: استبعاد محكمة النقض لبعض موانع الإدماج المبتدعة من طرف قضاء الموضوع 181
البند الأول: عدم اشتراط كون العقوبات المحكوم بها من نوع واحد لقبول طلب الإدماج 181
البند الثاني: قضاء العقوبة ليس مانعا من الإدماج متى توفرت شروطه 186
البند الثالث: عدم الاعتداد بسبقية البت كمانع قانوني يحول دون إعادة طلب الادماج 187
البند الرابع: العفو الملكي السامي ليس مانعا من دمج العقوبات السالبة للحرية 191
البند الخامس: إدماج عقوبتين أو أكثر صدرت إحداهما مع عقوبة أخرى صادرة في جريمة مستثناة من الإدماج 192
البند السادس: حيازة القرار لقوة الأمر المقضي به شرط لقبول الإدماج 194
البند السابع: عدم الاعتداد بخطورة الجريمة لاستبعاد الإدماج 195
البند الثامن: العودة إلى الجريمة ليست مانعة من الإدماج 197
خاتمة 199
فهرس المحتويات 203



DAR AL AFAK

9 789920 260954

120د.

مطبعة الأمنية - الرباط - 2026

إدماج العقوبات

من خلال العمل القضائي لمحكمة النقض المغربية

DAR AL AFAK
COPY

إعداد وتنسيق

الدكتور عبد الكافي ورياشي

الدكتور زكرياء لعروسي

الطبعة الأولى
2026

الفهرس

مقدمة 3

تنفيذ إحدى العقوبات لا يحول دون إدماجها متى توفرت شروط ذلك 7

القرارات الصادرة في قضايا الإدماج قرارات مؤقتة – نعم 21

ضرورة تبيان المحكمة لشروط الإدماج مجتمعة في حال قبوله 39

التمييز بين ضم العقوبات السالبة للحرية وإدماجها 71

تعدد الجرائم شرط أساسي لإدماج العقوبات 91

يشترط في العقوبتين المطلوب دمجهما أن تكونا معا حائزتين لقوة الشيء المقضي به 107

يشترط عدم وجود حكم فاصل بين تواريخ ارتكاب الأفعال لقبول الإدماج 121

خطورة الجريمة ليست شرطا في قضايا الإدماج 135

الجهة المختصة بالبت في المنازعة في قرارات الإدماج 145

إن الرجوع (العودة) إلى الإجرام ليس مانعا من إدماج العقوبات السالبة للحرية 157

لا عبرة بردع الجاني أو عدم ارتداعه في قبول إدماج العقوبات 163

تزامن ارتكاب الأفعال ليس شرطا في الإدماج 171

DAR AL AFAK
COPY

لا تعد محاضر الشرطة القضائية شرطا لازما لقبول الإدماج 175
جواز تنفيذ قرار يقضي بإدماج العقوبات السالبة للحرية بأثر رجعي 183
اكتساب الأحكام لقوة الشيء المقضي به هو ما يجعلها قابلة للتنفيذ 187
لا يعد من شروط الإدماج صدور القرارات المطلوب دمجها عن محكمة واحدة 193
إدماج العقوبات السالبة للحرية أثر مترتب عن تعدد الجرائم 201
لا يعد من شروط الإدماج أن تكون العقوبتين المطلوب إدماجهما من نفس النوع 205
يتعين البت في طلبات الإدماج في جلسة علنية 217
يتعين على محكمة الإحالة احترام النقطة القانونية التي تثيرها محكمة النقض بمقتضى قرارها البات في قضية تتعلق بالإدماج 221
لا أثر للعفو على إدماج العقوبات السالبة للحرية متى توفرت شروط ذلك 225
ضرورة التمييز بين الجريمة المستثناة وغير المستثناة من الإدماج في مواجهة الجريمة الأصلية 229
شروط إدماج العقوبات السالبة للحرية 235
لا يعد ملخص الوضعية الجنائية وثيقة حاسمة في قضايا إدماج العقوبات السالبة للحرية 241

DAR ALAFAK
COPY



DAR AL AFAK

مطبعة الأمنية - الرباط - 2026

9 789920 261036

120د.